

## الاحتواء الاقتصادي والنزاهة المالية - كلمة أمام المؤتمر عن الرأسمالية الاحتوائية

تلقيها السيدة كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي

لندن، ٢٧ مايو ٢٠١٤

صباح الخير. إنه لشرف عظيم أن أكون هنا مع هذه المجموعة اللامعة من الضيوف لمناقشة هذا الموضوع المهم.

اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر إلى ليدي لين دي روتشيلد، و"مبادرة الرأسمالية الاحتوائية" على عقد هذه الفعالية اليوم. وأود كذلك أن أتوجه بالشكر إلى القادة المدنيين العظام الحاضرين اليوم - صاحب السمو الملكي، أمير ويلز، والرئيس كلينتون، وفيونا وولف، عمدة مدينة لندن.

نحن هنا جميعا لمناقشة "الرأسمالية الاحتوائية" - ولا بد أنها فكرة لين! ولكن ماذا تعني؟ بينما كنت أبذل جهدا لأجد إجابة على هذا السؤال، اتجهت بفكري نحو الإتيمولوجيا، التي تبحث في أصل الكلمات، ونحو التاريخ.

يرجع أصل كلمة الرأسمالية إلى الكلمة اللاتينية "caput"، أي رؤوس الماشية، وتشير إلى الممتلكات. وكلمة رأس المال مستخدمة في القرن الثاني عشر وتدل على استخدام الأموال. ومصطلح "الرأسمالية" استخدمه لأول مرة رجل انجليزي عام ١٨٥٤، هو الكاتب الروائي ويليام ثاكري - وكان يعني ببساطة الملكية الخاصة للمال.

ويأتي تقديس الرأسمالية أثناء القرن التاسع عشر. ومع الثورة الصناعية جاء كارل ماركس الذي ركز على تخصيص وسائل الإنتاج - والذي تتبأ بأن الرأسمالية، بما فيها من تجاوزات، تحمل بذور التدمير الذاتي، تراكم رأس المال في أيدي قلة، يركز معظمها على تراكم الأرباح، مؤديا إلى وقوع صراعات كبرى وأزمات دورية.

إذن هل تجمع "الرأسمالية الاحتوائية" بين لفظين متناقضين؟ أم هل رد الفعل إزاء تنبؤ ماركس الأليم هو الذي سيؤدي إلى بقاء الرأسمالية وإحيائها - لتصبح حقا محرك الرخاء من أجل الجميع؟

وفي تلك الحالة، كيف ستكون سمات الرأسمالية الاحتوائية؟ الثقة، والفرص، ومكافأة الجميع داخل اقتصاد سوق - يسمح بازدهار مواهب الجميع. بالتأكيد، تلك هي الرؤية.

ومع ذلك، وُصِفَت الرأسمالية في وقت أقرب بأنها "مفرطة" في الإقدام على المخاطر، والرفع المالي، والغموض، والتعقيد، والمكافآت. لقد أدت إلى تدمير شامل للقيمة. واقترنت كذلك بارتفاع البطالة، وتزايد التوترات الاجتماعية، وتنامي خيبة الأمل، ويحدث كل ذلك في أعقاب "الكساد الكبير".

وكانت الثقة إحدى الضحايا الرئيسية - في القادة، وفي المؤسسات، وفي نظام السوق الحر نفسه. ومن خلال آخر استطلاع رأي أجرته شركة "إيدلمان"، بارومتر الثقة، يتضح على سبيل المثال أن أقل من خمس من شملهم المسح يعتقدون أن الحكومات أو قادة قطاعات الأعمال يقولون الحقيقة عندما يتحدثون عن قضية مهمة.

وهذه صيحة تحذير. إن الثقة هي شريان الحياة في الاقتصاد الحديث. إلا أنه في عالم متشابك أكثر من أي وقت مضى، أصبح اكتساب الثقة أصعب وفقدانها أسهل. أو كما يقول البلجيكيون "la confiance part à cheval et revient à pied" (إن الثقة تغادر ممتطية جوادا وتعود سيرا على الأقدام).

إن السؤال الرئيسي هو: كيف يمكننا أن نستعيد الثقة ونحافظ عليها؟

أولا وقبل كل شيء، بالتأكد من أن النمو أكثر احتواءً وأن قواعد اللعبة تحقق تكافؤ الفرص - فتُعطي الأفضلية للكثيرين ولا تقصرها على مجرد قلة، وتُقدِّر المشاركة واسعة النطاق وتفضلها على المحسوبية ضيقة النطاق.

ونحن إن جعلنا الرأسمالية أكثر احتواءً، نجعل الرأسمالية أكثر فعالية، وربما أكثر قدرة على الاستمرار. لكن إذا لم تكن الرأسمالية تجمع بين لفظين متناقضين، فهي ليست بديهية كذلك، وهي إذن سعي متواصل أكثر منها مقصدا نهائيا.

وسوف أتحدث عن اثنين من الأبعاد المهمة في هذا السعي - زيادة الاحتواء في النمو الاقتصادي، وزيادة النزاهة في النظام المالي.

## الاحتواء في النمو الاقتصادي

سأبدأ بالحديث عن الاحتواء الاقتصادي. تدور واحدة من القصص الاقتصادية الرئيسية في وقتنا الحاضر حول تزايد عدم المساواة في الدخل، وظلاله التي تخيم بعتمتها على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي.

والحقائق مألوفة. فمنذ عام ١٩٨٠، ازدادت حصة دخل أغنى ١% في ٢٤ بلدا من مجموع ٢٦ بلدا تتوافر بيانات عنها.

في الولايات المتحدة، ارتفعت حصة أغنى ١% من الدخل الصافي بما يزيد على الضعف منذ ثمانينات القرن العشرين، فعادت إلى ما كانت عليه قبيل "الكساد الكبير". وفي المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، عادت حصة رأس المال الخاص في الدخل القومي في الوقت الحاضر إلى مستويات لم تشهدها منذ ما يقرب من قرن مضى.

إن أغنى ٨٥ شخص في العالم، الذين تكفيهم حافلة واحدة من حافلات لندن ذات الطابقين، يسيطرون على مقدار من الثروة يساوي ما يملكه النصف الأفقر من سكان العالم - أي ٣,٥ مليار نسمة.

وفي ضوء حقائق على هذا الغرار، لا غرابة إذن أن تتقدم مسألة تزايد عدم المساواة في الدخل لتتصدر جدول الأعمال - ليس فقط على مستوى المجموعات التي تركز عادة على العدالة الاجتماعية، ولكن بصورة متزايدة أيضا بين رجال السياسة ومسؤولي البنوك المركزية وقادة مجتمع الأعمال.

ومع ذلك، قد يقول كثيرون إنه ينبغي لنا الاهتمام في الأساس بالمساواة في الفرص، لا المساواة في النتائج. وتكمن المشكلة في عدم تكافؤ الفرص. فيستطيع المال دائما أن يشتري مستويات أفضل جودة من التعليم والرعاية الصحية على سبيل المثال. ولكن نتيجة لمستويات عدم المساواة الحالية، لا يحصل كثير من الأشخاص في كثير من البلدان إلا على أبسط أنواع هذه الخدمات، إن تسنى لهم. كما توضح الأدلة أن الحراك الاجتماعي يزداد ضعفا في المجتمعات الأقل مساواة.

وفي الواقع، إن عدم المساواة المفرط يجعل الرأسمالية أقل احتواء. إنه يحول دون المشاركة الكاملة للأشخاص ودون تطوير إمكاناتهم.

كذلك يؤدي التفاوت إلى الانقسام. إن مبادئ التضامن والمعاملة بالمثل التي تربط المجتمعات معا تكون أكثر عرضة للتآكل في مجتمعات تتسم بعدم المساواة المفرطة. ونتعلم من التاريخ أن فعالية الديمقراطية تبدأ في التراجع متى فصلت المعارك السياسية بين الأثرياء والفقراء.

وارتفاع درجة تركيز الثروة - إذا ظل دون ضابط - يمكن أن يصل إلى حد تقويض مبادئ الجدارة والديمقراطية. ويمكن أن يقوض مبدأ المساواة في الحقوق الذي نادى به "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" عام ١٩٤٨.

ووصف البابا فرنسيس ذلك في عبارات دقيقة مؤخرا حين قال إن عدم المساواة المتزايد "هو أصل الشرور الاجتماعية".

إن ليس هناك ما يبعث على الدهشة في النتائج التي توصلت إليها بحوث صندوق النقد الدولي - التي تناولت ١٧٣ بلدا على مدى الخمسين عاما الأخيرة - وتفيد بأن البلدان التي يزداد فيها عدم المساواة غالبا ما تحقق نموا اقتصاديا أقل ولفتره أقصر.

استغرقنا وقتا طويلا في التشخيص - فماذا يمكننا أن نفعل حيال ذلك؟ لقد قمنا ببعض العمل مؤخرا حول هذا الموضوع أيضا. وركزنا على بُعد سياسة المالية العامة - وهو جزء من مهمة صندوق النقد الدولي الأساسية. ووجدنا أن سياسات المالية العامة، بوجه عام، لديها سجل أداء جيد في الحد من أوجه التفاوت الاجتماعي - على سبيل المثال، تمكنت التحويلات وضرائب الدخل من تخفيض عدم المساواة بنحو الثلث، في المتوسط، على مستوى الاقتصادات المتقدمة.

لكنها قضية معقدة ويتعين توخي الحرص في تحديد خيارات السياسات. وغالبا ما يكون الانضباط المالي هو أول الضحايا في ساحة المعركة السياسية، ومن الواضح أننا نود أن نختار التدابير التي تحقق أقصى منفعة وتسبب أقل ضرر.

وبعض الخيارات التي من المحتمل أن تكون مفيدة يمكن أن تشمل زيادة تصاعدية نظم ضرائب الدخل دون إفراط، وتعزيز الاستفادة من الضرائب العقارية، وتوسيع إمكانات الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وزيادة الاعتماد على برامج سوق العمل الفعالة والمنافع الاجتماعية الآتية من العمل.

لكننا يجب أن نعترف بأن الحد من عدم المساواة ليس أمرا سهلا. وسياسات إعادة التوزيع تؤدي دائما إلى فوز البعض وخسارة البعض. ولكن إذا أردنا أن تؤدي الرأسمالية وظيفتها - وهي تمكين أكبر عدد ممكن من الأشخاص من المشاركة في الاقتصاد والاستفادة منه - فيتعين أن تكون أكثر احتواء. ويعني ذلك معالجة التفاوت البالغ في الدخل.

## النزاهة في النظام المالي

اسمحوا لي أن انتقل إلى الحديث عن البُعد الثاني للرأسمالية الاحتوائية الذي اخترت أن أتأوله – إنه النزاهة في النظام المالي.

في عصر تقلص الثقة الحالي، فالقطاع المالي هو الذي يأتي في المرتبة الأخيرة في مسوح استطلاع الرأي. وربما لا يكون هذا الأمر مثيرا للدهشة في ضوء بعض السلوكيات التي تسببت في وقوع الأزمة المالية العالمية. لكنه برغم ذلك مثير للانعراج. وكما أشار كثيرون، إن كلمة *ائتمان* "credit" نفسها مشتقة من الكلمة اللاتينية التي تعني ثقة.

وكلنا يعرف العوامل الكامنة وراء الأزمة – إنه قطاع مالي كاد أن ينهار بسبب الإفراط. إنه قطاع، مثل بطل الأسطورة إيكاروس، سوغت له غطرسه أن يحلق قريبا من الشمس، ثم هوى عائدا إلى الأرض – آخذا الاقتصاد العالمي معه نحو السقوط.

ويمكننا أن نتتبع أثر المشكلات حتى تطور القطاع المالي قبل الأزمة. لقد سُمح بإقدام الأطراف المالية الفعالة على مخاطر مفرطة، فانهى الأمر باستحواذ قطاع النشاط على المكاسب في الجانب الإيجابي – وقوع الخسائر على كاهل العامة في الجانب السلبي.

وتكمن بعض المشكلات الأكثر جسامة، والتي لا تزال قائمة اليوم، فيما يُطلق عليه الشركات الأكبر من أن تفشل. فخلال العقد السابق على الأزمة، ازدادت الميزانيات العمومية لأكبر بنوك العالم بمقادير تراوحت بين ضعفين إلى أربعة أضعاف. ومع تزايد الحجم تزايدت المخاطر – متمثلة في انخفاض رأس المال، وتراجع استقرار التمويل، وزيادة التعقيد، ومزيد من أنشطة التداول.

وكان هذا النوع من الرأسمالية يقتطف الثمار أكثر مما يحتوي الجميع. وكان حجم البنوك العملاقة وتعقدها يعني، بطريقة أو بأخرى، أنها كانت قادرة على إجبار صناعات السياسات على الاستجابة لمطالبها. والدعم الضمني الذي كانت تستقيه من كونها أكبر من أن تفشل كان مبنيا على قدرتها على الاقتراض بتكلفة أقل بكثير من البنوك الأصغر – مما أدى إلى تعظيم المخاطر وإضعاف المنافسة.

## استكمال جدول الأعمال للإصلاح المالي

من حسن الحظ أن الأزمة حضت على إجراء تصحيح كبير للمسار - على أساس الفهم السائد بأن الدور الحقيقي للقطاع المالي هو أن يخدم الاقتصاد لا أن يحكمه. ووظيفته الحقيقية هي تحقيق منفعة الأشخاص، ولا سيما بتمويل الاستثمار ومن ثم المساعدة في توفير فرص العمل وتحقيق النمو.

وكما قال ونستون تشرشل يوماً، "من الأفضل بالنسبة لي أن أرى قطاع التمويل أقل فخراً وقطاع الصناعة أكثر رضا."

والأنباء السارة هي أن المجتمع الدولي حقق تقدماً في تنفيذ جدول أعمال الإصلاح. ويصدق ذلك بصفة خاصة على التنظيم المصرفي تحت إشراف لجنة بازل، حيث نمضي قُدماً بشروط أقوى لرأس المال والسيولة. الأمر الذي يُتوقع أن يجعل النظام أكثر أماناً وسلامة وأكثر توجهاً لتقديم الخدمات.

والأنباء السيئة هي أن التقدم لا يزال شديد البطء، وخط النهاية لا يزال بعيداً للغاية. وينشأ بعضها من مجرد تعقد المهمة التي نحن بصدد حلها. ولكن يجب أن نعترف بأنها تنشأ أيضاً من المقاومة العنيفة من قطاع النشاط، ومن الإرهاق الذي لا بد وأن يبدأ عند هذه النقطة في سباق طويل.

وهناك فجوة كبيرة من عدم حل مشكلة الشركات الأكبر من أن تفشل بعد. وتشير دراسة أجراها خبراء صندوق النقد الدولي مؤخراً إلى أن هذه البنوك لا تزال مصادر رئيسية للمخاطر النظامية. ولا يزال دعمها الضمني مستمراً بقوة - يبلغ حوالي ٧٠ مليار دولار في الولايات المتحدة ويصل إلى ٣٠٠ مليار دولار في منطقة اليورو.

إذن من الواضح أن التخلص من وصف الأكبر من أن تفشل يجب أن يكون من الأولويات. الأمر الذي يعني تنظيم أقوى ورقابة أشد. وهنا، أعتقد أن فرض الرسوم الإضافية الجديدة على رؤوس أموال البنوك النظامية يمكن أن يثمر. وتشير تقديراتنا إلى أن زيادة مقدارها ٢,٥% في نسبة رأس المال في هذه البنوك، لتتجاوز معيار بازل ٣، يمكن أن يقلل المخاطر النظامية في بنك يمتلك تريليون دولار بمقدار الربع. وهذه مسألة مهمة.

غير أن المشكلة لن تنتهي دون اتخاذ خطوات للحد من احتمال انتقال العدوى. ويجب أن يتصدر جدول الأعمال اتفاق بشأن تسوية البنوك العملاقة عبر الحدود - ووضع إطار لحلها بطريقة منظمة إن فشلت. وتلك فجوة واسعة في البنيان المالي في الوقت الحاضر، وتدعو البلدان إلى وضع الصالح العالمي وهو الاستقرار المالي قبل مخاوفها محدودة النطاق.

وينبغي ألا نستسلم لمجرد أنه صعب. واسمحوا لي أن أتذكر مقولة جون فيتزجيرالد كينيدي الشهيرة: "لقد اخترنا الذهاب إلى القمر، ليس لأنه سهل بل لأنه صعب."

ونحتاج كذلك إلى مزيد من القوة في تنفيذ بقية بنود جدول الأعمال للإصلاح - وضع قواعد أفضل للمؤسسات غير المصرفية، ومراقبة أفضل لبنوك الظل، وتوفير مستوى أفضل من الأمان والشفافية على مستوى المشتقات، وهي من المجالات التي لا تزال اليوم غامضة على نحو مفرط ومعقدة. ومن أجل الحد من انتقال العدوى، أود أن أرى تقدماً أكبر بكثير بشأن القضايا عبر الحدود، مثل التقدم في الإقرار المتبادل بقواعد أسواق المشتقات.

ومرة أخرى، هذه مسألة معقدة، ويتعين أن ننتبه إلى مخاطر تجزؤ النظام المالي العالمي وعرقلة تدفق الائتمان لتمويل الاستثمار. لكن التعقيد ليس عذراً للتراخي والتأخر.

### تغيير السلوك والثقافة

إضافة إلى التنظيم، نحن في حاجة إلى رقابة أقوى. فجودة القواعد تعتمد على جودة تنفيذها. ويدعونا ذلك إلى زيادة موارد واستقلالية الأجهزة الرقابية التي تؤدي هذه المهمة العامة الحيوية، دون توقف.

لكن التنظيم والرقابة في حد ذاتهما لا يكفيان. لا شك أن القواعد يمكن أن تؤثر على السلوك - لننظر إلى ممارسات التعويضات، على سبيل المثال. لكن من يرغب في الالتفاف على القواعد سيجد دائماً أساليب مبتكرة لفعل ذلك.

إذن نحن أيضاً في حاجة إلى تحويل اهتمامنا نحو ثقافة المؤسسات المالية، ونحو السلوك الفردي الكامن وراءها. فالحوافز يجب أن تتسق مع السلوك المتوقع وأن تتسم بالشفافية.

وفي هذا الصدد، فإن العمل الذي يقوم به مجلس الاستقرار المالي بشأن "مبادئ الممارسات السليمة للمكافآت"، بتكليف من مجموعة العشرين، له دور مهم في تحقيق اتساق الحوافز مع الأداء الفعلي. ويجب أن نمضي قُدماً في التطبيق.

وما سبب الأهمية الكبيرة التي نكتسبها هذه المسألة؟ لأن سلوك القطاع المالي لم يتغير بصورة جوهرية من عدة أبعاد منذ الأزمة. وبينما نرى بعض التغيرات في السلوك، فهي ليست عميقة أو واسعة النطاق بما يكفي. لا يزال هذا القطاع يفضل الأرباح قصيرة المدى على الحكمة طويلة المدى، إنه يفضل علاوات اليوم على علاقة الغد.

وظلت بعض الشركات البارزة متورطة في فضائح تنتهك أبسط المعايير الأخلاقية - التلاعب بأسعار ليبور وأسعار الصرف الأجنبي، وغسل الأموال، وحبس الرهن غير القانوني.

ومن أجل استعادة الثقة، نحتاج إلى تحول نحو مزيد من النزاهة والمساءلة. نحتاج إلى بُعد أخلاقي أقوى ومنتظم.

وبينما نحن نصارع ذلك، سيكون من المفيد الرجوع إلى الفلاسفة القدامي. وكان من شأنهم طرح أبسط سؤال - ما هو الغرض الاجتماعي من القطاع المالي؟ أو كما كان من شأن أرسطو أن يتساءل: "ما هو هدفه النهائي؟"

وقد أجاب على سؤاله: "من الجلي أن الثروة ليست هي الخير الذي نبحث عنه؛ لأنها مجرد وسيلة تفيد في الوصول إلى شيء آخر." أو حسب تعبير أوسكار وايلد، "إن الكمال الحقيقي للإنسان لا يكمن فيما يملك، وإنما يكمن في من هو."

ومن هذا المنظور، يمكننا أن نحدد الغرض الحقيقي للتمويل. إن الهدف منه هو استخدام الموارد استخداماً منتجاً، لتحويل آجال الاستحقاق، ومن ثم المساهمة فيما يحقق صالح الاستقرار الاقتصادي والتوظيف الكامل للعمالة - ثم في نهاية المطاف، المساهمة في تحقيق رفاهية الأشخاص. وبعبارة أخرى - إثراء المجتمع.

وفي الإطار الذي وضعه أرسطو، متى عرفنا الغرض، يمكن أن نحدد الفضائل اللازمة لتحقيقه. وتتحول المسألة إلى قيام كل شخص بالشيء الصحيح.

وعندما نفكر في القطاع المالي، من المؤكد أن إحدى هذه الفضائل الأساسية هي الحكمة - أي حسن الإدارة، واستمرارية الأوضاع وضمان المستقبل. لقد ظلت كلمة الحكمة متداولة على مدى فترة طويلة مع العمل المصرفي، لكنها كانت غائبة بصورة خطيرة عن الإجراءات مؤخرًا.

ونعلم أن استعادة فضائل مثل الحكمة لن تتحقق بين عشية وضحاها. ونتعلم من أرسطو أن الفضيلة تشكلها العادة، ويشكلها تطوير السلوك السليم وتنميته بمرور الوقت. وكما هو الحال مع أي شيء آخر يستحق الجهد، فالإلتقان يأتي بالممارسة.

والعودة إلى المسار الصحيح تقتضي توفير التعليم والقيادة واستمرارها لسنوات طويلة. ويقتضى وجود أجهزة رقابية يفتقرها، بما فيه من المجتمع المدني.



والأهم من ذلك كله، أنه يقتضي أن ينظر المستثمرون وقادة القطاع المالي إلى القيم بنفس الجدية التي ينظرون بها إلى التقييم، وإلى الثقافة بنفس الجدية التي ينظرون بها إلى رأس المال.

ومثلما أشار مارك كارني في كلمة رائعة ألقاها في كندا العام الماضي، إن القطاع المالي يحتاج إلى الارتكاز على روابط قوية مع العملاء ومع المجتمعات - مع من يحصلون على خدمات قطاع الأنشطة المالية.

وفي نهاية المطاف، نحن في حاجة إلى غرس مزيد من الوعي الاجتماعي - ووعي يتسرب إلى العالم المالي ويغير إلى الأبد طريقته في مزاوله الأعمال.

والأبناء السارة هي أننا نرى بعض البشائر. و"مبادرة الرأسمالية الاحتوائية" هي إحدى الأمثلة - انتهاج أساليب عملية تجعل الرأسمالية محركا يوفر فرصة اقتصادية للجميع.

ويمكننا أن نرسم هنا بعض الخطوط المتوازية مع اتساع وعينا البيئي. منذ عهد غير بعيد، كانت لدينا مستويات أعلى بكثير من التلوث وكان إلقاء النفايات أمرا عاديا. واليوم، أصبحنا أفضل وعيا بهذه القضايا، واكتسبنا عادة احترام هذا الكوكب.

وعلى سبيل المقارنة، فالوعي الموازي لهذا الوعي في القطاع المالي - فكرة التكلفة الاجتماعية الأعم التي يمكن أن تترتب على سوء السلوك الخاص - لا يتعدى مراحله الأولى. إنه شبيه بالفترة الأولى للوعي البيئي، التي كانت تركز على حظر الرصاص في المنتجات البترولية.

وكما أن أماننا طريقا طويلا نقطعه لتخفيض انبعاثاتنا الكربونية، أماننا طريق أطول نقطعه للحد من "انبعاثاتنا المالية".

غير أننا يجب أن نتخذ تلك الخطوات.

وأدرك أن تلك تساؤلات أعمق مما يشعر خبراء الاقتصاد وصناع السياسات عادة بالارتياح في الحديث عنها. لكنني أيضا أعتقد أن الرابط واضح - إن السلوك الأخلاقي هو أحد الأبعاد الرئيسية للاستقرار المالي.

## خاتمة

أود أن أختتم كلمتي. من الواضح أن موضوع الرأسمالية الاحتوائية واسع النطاق. وكان يمكنني أن أتحدث عن كثير من الجوانب المختلفة: إقصاء المرأة، وعدم العناية بالبيئة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

لكنني وودت أن أركز في كلمتي اليوم على السلوك الذي لا يزال يستنفد ثروة الثقة ويمكن أن يؤثر مجددا على استقرار الاقتصاد العالمي.

ولهذا السبب فإن عمل مبادرتكم يكتسب أهمية كبيرة. ويتعين أن يتغلغل في وعي كل القادة الاقتصاديين، وعبر كل القطاعات وكل البلدان.

وفي نهاية المطاف، عندما يصبح الاقتصاد العالمي أكثر احتواء، سيكون تحقيق المكاسب أسهل. وسيكون السوق أكثر فعالية، وستزداد احتمالات تحقيق مستقبل أفضل - للجميع.

شكرا جزيلا.